مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

نزاع خور عبد الله: الجذور التاريخية والحلول الواقعية

الكاتب و الباحث : حيدر الخفاجي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

نزاع خور عبد الله: الجذور التاريخية والحلول الواقعية

الكاتب و الباحث : حيدر الخفاجي

يُعد خور عبد الله ممراً مائياً استراتيجياً يفصل بين شبه جزيرة الفاو العراقية وجزيرتيّ بوبيان و وربة الكويتيتيّن، ويُعتبر المنفذ البحري الرئيسي للعراق نحو منطقة الخليج[1]. تُشكّل السيادة على هذا الخور محوراً لنزاع طويل الأمد بين العراق والكويت، تتداخل فيه الاعتبارات التاريخية والقانونية والسياسية، مما يجعله من أكثر الملفات حساسية في العلاقات الثنائية بين البلدين.

الخلفية التاريخية للنزاع

تعود جذور النزاع إلى بدايات القرن العشرين، حيث لم تكن هناك حدود بحرية واضحة بين العراق والكويت خلال العهد العثماني. في عام 1932، اعترفت بريطانيا، التي كانت تُشرف على شؤون الكويت، بحدود الكويت الحالية، بما في ذلك جزيرتا بوبيان و وربة، كجزء من الأراضي الكويتية. إلاّ أن العراق، بعد استقلاله، لم يعترف بهذه الحدود بشكل رسمي، مما أدى إلى توترات متكررة، أبرزها في عام 1973 عندما حاول العراق السيطرة على جزيرة بوبيان. تفاقمت الأمور بشكل كبير في عام 1990 عندما غزا نظام صدام الكويت، مما أدى إلى تدخل دولي واسع النطاق[2].

بعد تحرير الكويت، قامت الأمم المتحدة بترسيم الحدود بين البلديّن من خلال قرار مجلس الأمن رقم 833 لعام 1993،[3] والذي نص على تقسيم خور عبد الله بين العراق والكويت، مما أثار اعتراضات داخل العراق، حيث اعتبر البعض أن القرار ينتقص من السيادة العراقية على الممر المائي.

الاتفاقيات القانونية والتنظيم الملاحي

في عام 2012، وقّع العراق والكويت "اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله"، والتي صادق عليها العراق في عام 2013 بموجب القانون رقم 42[4]. هدفت الاتفاقية إلى تنظيم حركة الملاحة وتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف في الخور. إلاّ أن المحكمة الاتحادية العليا في العراق أصدرت في سبتمبر 2023 قراراً يقضي بعدم دستورية القانون رقم 42،[5] بسبب أنه لم يحصل على موافقة ثلثيّ أعضاء البرلمان، كما يتطلب الدستور العراقي للمصادقة على الاتفاقيات الدولية. أثار هذا القرار جدلاً واسعاً وأعاد النزاع إلى الواجهة، واعتبرت الكويت أن اتفاقية 2012 مُلزِمة ونافذة.

---

[1] Tensions Between Iraq and Kuwait over the Khor Abdullah Channel. https://www.e-ir.info/2024/02/20/iraqs-tensions-with-kuwait-over-the-khor-abdullah-channel/

[2] Chronicle of border conflicts between Iraq and Kuwait since the early 20th century. https://eismena.com/en/article/chronicle-of-border-conflicts-between-iraq-and-kuwait-since-the-early-20th-century-2024-02-02

[3] Security Council resolution 833 (1993) [Iraq-Kuwait]. https://www.refworld.org/legal/resolution/unsc/1993/en/65694

[4] Iraq court delays ruling on Khor Abdullah treaty challenge. https://shafaq.com/en/Iraq/Iraq-court-delays-ruling-on-Khor-Abdullah-treaty-challenge

[5] نفس المصدر

المواقف السياسية والتأثيرات الإقليمية

أدى قرار المحكمة العراقية إلى تباين ملحوظ في المواقف السياسية داخل العراق، حيث انقسم السياسيون بين مؤيد ومعارض للاتفاقية المُبرمة. اعتبر بعضهم أن هذه الاتفاقية تضرّ بالمصالح الوطنية للبلاد، وقد تؤدي إلى تبعات سلبية على السيادة العراقية والاقتصاد المحلي.

في المقابل، رأى آخرون أن إلغاء الاتفاقية قد يؤثر سلباً على العلاقات مع الكويت والمجتمع الدولي، مما قد يعرّض العراق لعُزلة سياسية تؤثر على استقراره.

من جهتها، أكدت الكويت على أهمية الاتفاقية وضرورة الإلتزام بها، مشيرةً إلى أن أي تراجع عنها يُعتبر خرقاً للاتفاقيات الدولية، مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين البلديّن. في ذات الوقت أعربت الكويت عن رغبتها في تعزيز التعاون الثنائي مع العراق، معتبرةً أن الالتزام بالاتفاقيات يسهم في بناء الثقة بين الدول ويعزّز الاستقرار الإقليمي.

التطورات الأخيرة (حتى مايو 2025)

في أبريل 2025، قدم كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقييّن طعوناً أمام المحكمة الاتحادية العليا لإعادة النظر في قرار إلغاء الاتفاقية. إلاّ أن المحكمة قررت تأجيل النظر في الطعون إلى ما بعد قمة جامعة الدول العربية المقررة في بغداد في 17 مايو 2025،[6] مما يُشير إلى حساسية القضية وتأثيرها على العلاقات الإقليمية.

الغاء الاتفاقية ستكون له تأثيرات كبيرة على علاقات العراق مع الدول المجاورة، وهذا مما دفع القادة إلى السعي لإعادة تقييم الموقف. في هذا السياق يرى مراقبون أن الطعون المقدمة تعكس رغبة الحكومة العراقية في الحفاظ على استقرار العلاقات الإقليمية وتجنّب تداعيات سلبية قد تؤثر على الوضع الداخلي.

قرار المحكمة بتأجيل النظر في الطعون إلى ما بعد قمة بغداد العربية يُشير إلى أهمية الحدث وارتباطه بالقضية. القمة العربية المرتقبة تمثل فرصة للعراق لإعادة تعزيز دوره في المنطقة، وبالتالي فإن الحكم القضائي قد يؤثر على المناقشات والمفاوضات خلال القمة.

تتعلق القضية بمسائل سياسية واقتصادية حسّاسة، مما يجعلها موضوع نقاش كبير في الأوساط السياسية والإعلامية. إن التأجيل يسلط الضوء على التوترات القائمة ويعكس مدى تأثير القرارات السياسية على الديناميات الإقليمية.

[6] Iraqi President, PM fight court ruling on Kuwait maritime deal. https://shafaq.com/en/Iraq/Iraqi-President-PM-fight-court-ruling-on-Kuwait-maritime-deal

الخاتمة

يُعتبر النزاع حول خور عبد الله مثالاً بارزاً على التعقيدات التي قد تنشأ من ترسيم الحدود البحرية بين الدول، خاصةً في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. يتطلب حل هذا النزاع جهوداً دبلوماسية وقانونية متظافرة، مع الإلتزام بالاتفاقيات الدولية لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

تتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية في هذه القضية، مما يزيد من تعقيد المفاوضات بين العراق والكويت. يمثل خور عبد الله ممراً حيوياً للتجارة والملاحة، ويُعتبر نقطة انطلاق أساسية للعراق والكويت. لذلك، فإن أي تصعيد في النزاع يمكن أن يؤثر سلباً على الأمن الإقليمي ويُعطِّل حركة الملاحة.

كما أن حل النزاع حول خور عبد الله يُعد جزءاً من استراتيجية أوسع للحكومة العراقية تهدف إلى تعزيز الاستقرار وتعميق التعاون مع دول الجوار. قد تُسهم الاستفادة من هذه العلاقات الجديدة في إيجاد حلول دبلوماسية فعّالة للنزاع، مما يُعزّز من فرص التنمية والازدهار للعراق ودول المنطقة.

في ضوء ذلك، يعتمد النجاح في حل هذا النزاع على الحوار المستمر والتفاهم المتبادل بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى الإستعانة بالهيئات الدولية المعنية للمساعدة في الوساطة. سيساهم ذلك في تعزيز التعاون الإقليمي وترسيخ قيّم السلام في المنطقة.

***